الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
30 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد السيد بوتاغيرا . . . . . (أوغندا)

ثم: السيد أنشار (نائب الرئيس) . . . . . (إندونيسيا)

ثم: السيد بوتاغيرا (الرئيس) . . . . . (أوغندا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54300 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/60/38، A/60/111، A.60/137، A/60/137/Corr.1، A/60/165، A/60/206، A/60/211، A/60/274، A/60/281، A/60/372، A/60/62-E/2005/10، A/60/79 و A/60/371)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (A/60/170، A/60/111، A/60/211 و A/60/371)

١ - **السيدة مايانغا** (الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): قالت إن الدورة الحالية تنعقد على خلفية من التوافق التاريخي في الآراء بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو التوافق الذي تحقق في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والمقررات التي اتُخذت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥، وتقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، واستعراض تقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (بيجين + ١٠)، المعقودة في الدورة التاسعة والأربعين للجنة مركز المرأة، في آذار/مارس ٢٠٠٥. وكان من المشجع جدا أن أعاد كل من الإعلان الصادر في الدورة ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/60/L.1) مرة ثانية أهمية التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وأكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مجددا أيضا أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتعيَّن الآن أن يُترجم التوافق في الآراء إلى حقيقة واقعة وأن يضاف إلى مكاسب السنوات الخمس الماضية.

٢ - وأشارت إلى أن قادة العالم قرروا القضاء على التمييز الجنساني الواسع الانتشار من خلال تدابير متنوعة (نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الفقرة ٥٨)، ولاحظت أنه تحقق على وجه الخصوص تقدم تجاه إقامة آليات وطنية ووضع سياسات واستراتيجيات وطنية للمساواة بين الجنسين. وتحققت أيضا خطوات إلى الأمام في مجال مشاركة المرأة في الاقتصاد، وارتفاع العمر المتوقع للمرأة، وتعليم المرأة والبنت، والتوعية بتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتسليم بدور المرأة في مجالي السلام والأمن، وآليات تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في القطاع العام. وجرى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها من قِبل ١٨٠ دولة، أحدثها الإمارات العربية المتحدة وموناكو.

٣ - وأضافت أنه، في بداية الدورة الحالية، أدرج وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسائل الجنسانية والاجتماعية في النطاق الأوسع للاهتمامات ذات الأولوية بشأن تزايد انعدام المساواة على صعيد العالم، وهي مسألة شغلت موقع الصدارة في كثير من القضايا التي عالجتها اللجنة. وعلى وجه الخصوص، تُعتبر محدودية إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية من الأسباب الجذرية لتدني مركز المرأة في العديد من المجتمعات في أحيان كثيرة. وربما كانت ضرورة القضاء على جوانب عدم المساواة هذه، وكفالة عدم تحمل المرأة عبء الآثار السلبية للعولمة، هي التحدي الرئيسي الذي تواجهه عملية بيجين + ١٠ في هذه الفترة.

٤ - وقالت إنه بالرغم من تراجع الفقر المدقع على صعيد العالم فإن بلوغ هدف معالجة الانتشار غير المتناسب للفقر وارتفاع مستوياته وسط النساء، وعدم كفاية حصولهن على الموارد الاقتصادية، يظل حلما خُلبا. وترافع تقرير مشروع

الألفية بقوة عن إدماج تمكين المرأة في الاستراتيجيات الوطنية. وتمثل تحدٍ آخر، يتطلب اهتمام اللجنة الفوري، في العنف ضد المرأة والبنت. إذ تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء على الأقل للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بطريقة أخرى، أثناء فترة حياتها، على نطاق العالم. ويتزايد دخول إساءة معاملة المرأة ضمن الأولويات المتقدمة للهيئات الحكومية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني.

٥ - ويتوقع أن توجه الدراسة التي أُجريت بتوجيه من الأمين العام عن العنف ضد المرأة، والتي ينتظر تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، انتباه صنَّاع القرار على أرفع المستويات إلى هذه المسألة، مع كفالة أن يقابل الإعلان عن السياسات تنفيذ للإجراءات وتخصيص للموارد. وتقرر أن تكون الحملة الموجهة لمكافحة العنف الجنسي وإساءة معاملة المرأة في حالات الصراع المسلح هي المعلم الرئيسي في الاحتفال بالسنة الخامسة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فهناك حاجة لتوسيع دور المرأة كعنصر في صنع وبناء السلام. وسيُستغل الاحتفال للتأكيد على أهمية دور المرأة في العمليات السلمية، وذلك استجابة للالتزام المعلن عنه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وستُبرز الأمم المتحدة على وجه الخصوص الخطوط العريضة للإجراءات المتخذة على نطاق منظومتها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن، بينما سيقدم تقرير الأمين العام ذي الصلة عددا من التوصيات الرامية إلى تعزيز المساءلة في ذلك الصدد.

٦ - وأشادت بالتقدم الذي أحرز في مجال تمكين المرأة السياسي في السنوات الخمس الماضية، ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات على نطاق العالم لتتجاوز ٢ في المائة، في عام ٢٠٠٥، ودخول سبعة بلدان نامية في عداد أفضل ١٧ بلدا من حيث الأداء في هذا الصدد، إذ شهد ٤٩ بلدا من أصل ٥٨ بلدا جرت فيها انتخابات لمجالس النواب زيادة في نسبة انتخاب المرأة. ومن جهة أخرى، استمرت نزعة تمثيل المرأة بمستوى منخفض في الحياة السياسية والحياة العامة. وما زالت المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في المشاركة السياسية هدفا يجب تحقيقه في معظم البلدان. وعلى سبيل المثال، شغلت المرأة ستة مناصب فقط من أصل ١٥٥ منصب رئيس دولة وحكومة، ضمن حضور مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٧ - واتضح من كل من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعملية بيجين + ١٠ أن تعميم البعد الجنساني كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين يحقق نتائج متزايدة. وأتاح عمل اللجنة فرصة للمزيد من التقدم تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إعداد خريطة طريق لتسريع وتيرة تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مما أدى إلى بدء عملية تشاورية بشأن تقوية الروابط بين عملية صنع القرار والاحتياجات الفعلية على أرض الواقع، وبناء الشراكات، وزيادة استجابة أنشطة الأمم المتحدة لاحتياجات المرأة. وكانت مساهمة اللجنة هي كفالة الإدماج الكامل لمقررات بيجين + ١٠ في أعمال اللجان الأخرى. وأعربت الأمينة العامة المساعدة عن تطلعها إلى ما ستؤديه اللجنة من عمل مستقبلي بشأن مركز المرأة، في مجال إعادة تشكيل الأمم المتحدة بصورة تحدث تغييرات فعليا في حياتها. وقالت إنه سيجري استعراض الولايات بصورة تتماشى مع نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الولايات التي تغطي المسائل الجنسانية.

٨ - **السيدة هنان** (مديرة شعبة النهوض بالمرأة): تحدثت أولا في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، فعرضت تقرير الأمين العام عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/60/137 و Corr. 1). وأوضح التقرير، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، أن العنف ضد العاملات المهاجرات يظل مسألة مثيرة للقلق، وأكد ضرورة أن تقوم

الدول الأعضاء بالتصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالهجرة، وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها، وجميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

٩ - وسلط التقرير الضوء على سياق الدراسة وقيمتها المضافة وأهدافها ونطاقها، وقدم عرضا عاما للأنشطة التمهيدية الجارية والمخطط لها، وعلى وجه الخصوص الجهود الرامية إلى كفالة المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة في هذه العملية. وكما ورد في التقرير (الفقرة ٢٥)، تعتبر العملية التحضيرية، التي اتسمت بمستوى عال من التشاور، على قدر عظيم من الأهمية لإيجاد الزخم اللازم لتحقيق متابعة فعالة للتوصيات التي ستقترحها الدراسة وتنفيذ تلك التوصيات. ولكي يتحقق ذلك، سيجري تنظيم المزيد من المشاورات بغية تيسير تبادل الآراء فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الأشهر القادمة.

١٠ - وركز تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/60/165) على تمكين المرأة الريفية، وأورد موجزا للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين حالتها. وأوضح التقرير أن عملية العولمة تترتب عليها آثار مباشرة وغير مباشرة، إيجابية وسلبية معا، على تمكين المرأة الريفية (الفقرة ٦٢)، وطرح التقرير توصيات بشأن تعزيز الآثار الإيجابية للعولمة (الفقرة ٦٥)، والاستفادة من الإطار الذي يمثله منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١١ - وأدى تقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/60/206)، وتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (A/60/38)، دورا حيويا في قيادة الدعوة إلى تحقيق مساواة المرأة، تجاوزت أبعاده مسألة عدم وجود تشريعات ليس بها تمييز. ولفتت مديرة الشعبة الانتباه بوجه خاص إلى طلب اللجنة بتمديد زمن اجتماعاتها، وهو أمر ضروري إذا عنّ لها أن تبقى آلية فعالة للمساءلة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وألقت الضوء أيضا على العلاقة بين الاتفاقية وعمليات السياسات والصكوك داخل إطار العمل المشترك بين الحكومات، وعلى وجه الخصوص الروابط بين تنفيذ الاتفاقية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حوار بنّاء مع الدول المقدمة للتقارير. وشكلت مساهمة اللجنة في عملية بيجين + ١٠ خطوة هامة تجاه تركيز الانتباه على الاتفاقية والتزامات الدول الأطراف في العمليات الحكومية الدولية. وقالت المديرة إن شعبتها تواصل، في ذلك السياق، تقديم المساعدة التقنية بغية تعزيز قدرات الدول الأطراف من أجل إعداد التقارير بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية.

١٢ - وعرضت المديرة تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/60/170) (البند ٦٥ من جدول الأعمال)، الذي استعرض الخطوات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تعميم البعد الجنساني ونتائج الأحداث الرئيسية، وقيّم مدى أخذ تقارير الأمين العام وقرارات الجمعية العامة للبعد الجنساني في اعتبارها، وبخاصة في سياق التجهيز للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في تونس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأوصى التقرير أيضا بإدماج الأبعاد الجنسانية في التقارير والقرارات، ورصد تنفيذ التوصيات، والإدماج الكامل للأبعاد الجنسانية في جميع مراحل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وكفالة تعميم البعد الجنساني في تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة الرئيسية الأخرى، وعلى وجه الخصوص في سياق اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٣ - ولاحظت المديرة أيضا أن تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/60/165) أوصى بوجوب أن يعالج مؤتمر القمة أولويات واحتياجات المرأة الريفية، وأن يكفل مشاركتها في إعداد وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والمحلي. وقالت في ذلك السياق، إن شعبتها نفذت مشروعا لتعزيز قدرات الآليات الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة في أفريقيا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهدافها. وأضافت أنه سيجري أيضا تنظيم فريق خبراء معني بتطبيق تكنولوجيا المعلومات على الصعيد الوطني، أثناء مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

١٤ - وقالت المديرة إن الدورة التالية للجنة مركز المرأة تتيح فرصة فريدة لتحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بمتابعة عملية بيجين + ١٠، في سياق برنامج عملها الجديد المتعدد السنوات الذي سيبدأ في عام ٢٠٠٧. وأضافت أنه يتعين أن ينعكس استعراض العشر سنوات، والتصديق شبه العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والزخم الذي حظيت به المساواة بين الجنسين في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بشكل واضح على تعزيز مسيرة التقدم في السنة القادمة. وأردفت أن اللجنة تؤدي دورا حيويا في تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه بالفعل من خلال كفالة ترجمة الإرادة السياسية والمساءلة إلى إجراءات عملية.

١٥ - **السيدة هيذر** (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): تكلمت في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال فقط، فقالت إن رؤية عالم خال من الخوف والحاجة، كما هو مبين في مذكرة الأمين العام عن أنشطة الصندوق (A/60/274)، تتوقف على وضع المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في قلب التنمية البشرية وأمن الإنسان. ويوفر منهاج عمل بيجين طريقا أساسيا نحو تحقيق هذه الرؤية. وفي ٢٠٠٤، ركّز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مساعدة البلدان في التحرك قُدما في هذا الطريق، ووضع حقوق الإنسان للمرأة في خطط التنمية والاستراتيجيات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسجل التقرير التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر، وإنهاء العنف ضد المرأة، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز المساواة بين الجنسين في ظل حكم ديمقراطي وفي البلدان الخارجة من الصراع. وقد اتبع الصندوق في جميع هذه المجالات نهجا متكاملا داعما القوانين والسياسات لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، ومساعدا المؤسسات على تخصيص الموارد وإنشاء آليات المساءلة لجعل هذه القوانين والسياسات ذات جدوى، وداعما دعاة المسائل الجنسانية، ومغيِّرا المواقف المؤذية التي تؤدي إلى إدامة عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

١٦ - وقالت إن الصندوق ركّز في عمله المتعلق بأمن المرأة الاقتصادي، على دمج المسائل الجنسانية في استراتيجيات الحد من الفقر، ومساعدة الحكومات في جمع وتحليل البيانات والمنظمات الحكومية الوطنية والمحلية في تكوين خيارات من أجل المهاجرات، وإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام. كما يتجلى في عمله المتعلق بالمساواة بين الجنسين في ظل حكم ديمقراطي وفي حالات فترة ما بعد الصراع نهج كلي، يدعم الحقوق المدنية للمرأة، ومشاركتها السياسية وقدراتها القيادية في عملية الإعمار بعد انتهاء الصراع، في أفغانستان، مثلا. وكانت قيادة المرأة أيضا جزءا هاما من جهود بناء السلام الجارية في البلدان الخارجة من الصراع، مثل منطقة البحيرات الكبرى، في حين تم في بيرو بنجاح دمج المسائل الجنسانية في لجنة الحقيقة والمصالحة التابعة للبلد، وهي نموذج يحتذى الآن في أمكنة أخرى.

١٧ - كما يتجلى في عمل الصندوق المتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة النهج المتكامل

ذاته: بناء القدرة لدى الحكومات والمجموعات النسائية على تحقيق التغيير عن طريق إنشاء أطر عمل أقوى من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وزيادة فعالية التنفيذ والرصد والإبلاغ، وإقامة الشراكات على المستويين المحلي والوطني. ويعمل الصندوق مع مؤسسات على تنفيذ الاتفاقية، فيما يزيد عن ٢٠ بلدا، بما في ذلك عن طريق البرامج الإقليمية في جنوب شرق آسيا والدول العربية.

١٨ - والصندوق الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠، يركِّز الآن تحديدا على تنفيذ القوانين والسياسات الموجودة لمعالجة أشكال العنف المتعددة التي تواجهها المرأة سواء أثناء الصراع أو في وقت السلم. وتشمل الاستراتيجيات حملات لزيادة الوعي، وبناء قدرات الموظفين في مجال القضاء، وإعمال القانون، والصحة، وغيرها، وإنشاء نظم لجمع البيانات ووضع مؤشرات لرصد التنفيذ. وفي عام ٢٠٠٥، يركِّز الصندوق الاستئماني على ربط العنف الجنساني بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ضمن من أجله لأول مرة الدعم من القطاع الخاص.

١٩ - وتُظهر هذه الأمثلة أنه في الإمكان تغيير واقع الحياة اليومية من فقر وعنف وتمييز لعدد كبير من النساء. وقد نجحت هذه الاستراتيجيات لأنها تعمل على مختلف المستويات ولأنها تشمل مختلف القطاعات. وتقدم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية فرصة لتوسيع الاستراتيجيات، وتطبيق الممارسات الجيدة على نحو أوسع نطاقا وإحداث تغيير في حياة المرأة. ويمثل المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في باريس في وقت سابق من السنة تحوُّلا كبيرا في العلاقة بين البرنامج والبلدان المانحة وفي الطريقة تمويل وتنفيذ التنمية. فقد أصبحت خطة فعالية المعونة مخططا أصليا للمانحين والشركاء ينفّذ على أساس الملكية والمسؤولية الوطنية المتينة. ومع بذل الأمم المتحدة جهودها لتعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ وإدارة عمليات التخطيط والتنمية الوطنية، لا بد من دمج المساواة بين الجنسين والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها في جميع آليات التنسيق. ولا بد من جعل الخطط الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والاستراتيجيات الوطنية لإنهاء العنف ضد المرأة جزءا من خطة فعالية المعونة.

٢٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، يشترك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجنة الأوروبية في استضافة مؤتمر يعقد في بروكسل بعنوان، ''هيكل التنمية المتغير والمساواة بين الجنسين''، والهدف منه هو ضمان تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والأهداف الإنمائية للألفية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد أعطى تأكيد محورية المساواة بين الجنسين بالنسبة لحقوق الإنسان والتنمية البشرية وأمن الإنسان قوة دافعة جديدة في الرحلة صوب المساواة بين الجنسين. ويجب المحافظة على هذه القوة الدافعة، كما يجب على المجتمع الدولي في هذا الصدد أن يعزز البنيان المؤسسي للمساواة بين الجنسين كي يضع الالتزامات في إطار مؤسسي بشكل أكثر فعالية، ويحسِّن التماسك والتركيز على المسائل الجنسانية ضمن آليات التنسيق على المستوى القطري، والتوفيق بين تدابير المساواة بين الجنسين لتزويد البلدان بمجموعة مؤشرات واحدة واضحة، والاستعانة بثروة الخبرات والمعارف التقنية المتراكمة لدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ورصد الموارد اللازمة لتطبيق الاستراتيجيات على نطاق واسع، ولا سيما في أكثر البلدان فقرا. وإذا ما تم العثور على حلول مستدامة طويلة الأجل للتحديات التي حددها زعماء العالم، فإنه من الجوهري تمكين النساء - اللواتي يشكلن نصف سكان العالم - للإسهام في هذه العملية بمعارفهن وآرائهن.

٢١ - **السيدة آزاريـاس** (مديرة الشعبة الأولى لمراجعة الحسابات الداخلية، مكتب خدمات الرقابة الداخلية):

قدمت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW)، (A/60/281)، فأشارت إلى أن الفريق العامل المعني بعمل المعهد في المستقبل والجمعية العامة قد رفض التوصية المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره السابق (A/56/907)، الداعية إلى النظر في خيار إغلاق المعهد. ولذلك يركِّز التقرير الحالي على المسائل المتصلة باستدامة المعهد (INSTRAW).

٢٢ - وقد وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن كيانات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة متداخلة مع المعهد (INSTRAW). كما وجد أن بعض الكيانات قد استحدثت وسائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التواصل الشبكي، فتنافست في ذلك مع نظام المعلومات والتواصل الشبكي من أجل تحقيق الوعي الجنساني الذي أنشأه المعهد. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين هو الآلية الرئيسية التي يستطيع المعهد من خلالها إقامة صلات متينة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ويحقق أهدافه البرنامجية. بيد أن المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة التي ترأس شبكة المرأة والمساواة بين الجنسين المشتركة بين الوكالات، والمعهد عضوا فيها، لم تُمنح السلطة الرسمية الكافية لتنسيق برامج أعضاء الشبكة.

٢٣ - ورغم أن الفريق العامل المعني بعمل المعهد في المستقبل قد أوصى بإلغاء الوضع المستقل للمعهد، فهذه الخطوة غير مذكورة في النظام الأساسي المنقح للمعهد الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٢٠٠٣/٥٧. فما برح اعتماد المعهد على التمويل من ميزانية الأمم المتحدة العادية بالنسبة لمعظم احتياجاته الأساسية في ازدياد. بيد أنه تم إعمال التوصية المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية الداعية إلى النظر في إدخال تحسينات على مجلس أمناء المعهد، كما أُعيد تشكيل مجلس الأمناء السابق وتم دمجه في المجلس التنفيذي الحالي.

٢٤ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل المعهد، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن النواتج في عام ٢٠٠٤ كانت بوجه عام مقصورة على وثائق مؤقتة أو مواد مستكملة. إذ لم تنفّذ استراتيجية للتدريب، كما ينبغي تحسين إدارة الموقع على الإنترنت.

٢٥ - كما لم تنفّذ التوصية التي تقدم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره السابق، والداعية إلى أن يحدد الأمين العام أدوار ومسؤوليات ممثله الخاص من أجل المعهد. ولذلك، يوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يقترح الأمين العام على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعهد بدور إداري رقابي لوكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٦ - **السيدة منالو** (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كانت قد نظرت في دورتيها الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين في تقارير ١٦ دولة من الدول الأطراف، وهي الجزائر، وبنن، وبوركينا فاسو، وكرواتيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغابون، وغامبيا، وغيانا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولبنان، وباراغواي، وساموا، وتركيا. كما قدم الكثير من المنظمات غير الحكومية، الوطنية في معظمها، معلومات إلى اللجنة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي ترد فيها معلومات من مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٢٧ - وأعربت عن ثقتها في اشتراك جميع الدول المبلِّغة الـ ١٦ بنشاط في متابعة التعليقات الختامية، وفي أن المنظمات غير الحكومية تبذل قصارى جهدها لضمان القيام بإجراءات

منتظمة لتنفيذ توصيات اللجنة. كما شجعت كيانات منظومة الأمم المتحدة الناشطة في البلدان المبلِّغة الـ ١٦ على دعم جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وكان بين النواتج البارزة للجنة في العام الماضي عملها في إطار البروتوكول الاختياري. ومما يجدر بالملاحظة أن اللجنة قد اعتمدت وجهات نظرها بشأن مقومات الرسالة ٢٠٠٣/٢، أ. ت. ضد هنغاريا، وهي قضية تنطوي على العنف العائلي. وأردفت قائلة إنها تود أن تعرب عن تقدير اللجنة للدول الأطراف لتعاونهم مع اللجنة في دراسة الرسائل وتنفيذ إجراءات الاستفسار. وشجعت جميع الدول الأطراف على نشر المعلومات عن الإجراءات، على نحو ما تدعو إليه المادة ١٣ من البروتوكول الاختياري.

٢٩ - وأُعدت اللجنة في إطار سعيها المستمرة لتحسين أساليب عملها، قوائم بالقضايا والمسائل من أجل التقارير الأولية والتقارير الدورية. ولم يخصص أكثر من اجتماعين لكل دولة طرف من أجل إجراء حوار بناء. وقد أُصدرت مبادئ توجيهية بشأن طول التقارير والردود الخطية، بقصد الحد من كمية الوثائق. وقد شرعت اللجنة في استخدام أفرقة عمل قطرية لإجراء الحوار البنّاء. كما اتخذت خطوات لرصد تنفيذ الاتفاقية في الدول التي تأخرت بشكل ملموس في تقديم تقاريرها. وأعربت عن رغبتها في شكر كل من الدولتين: الرأس الأخضر، وسانت لوسيا، اللتين قدمتا بناء على دعوة من اللجنة جميع تقاريرهما المتأخرة كتقارير مجمعة في الوقت المناسب للنظر فيها في عام ٢٠٠٦.

٣٠ - وأعلنت اللجنة عن وجهات نظرها بشأن استحسان تعيين مقرر خاص معني بالقوانين التي تميِّز ضد المرأة. كما بحثت تقرير الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة. وأجرت مناقشة أولية بشأن خطة عمل المفوضة السامية لحقوق الإنسان وأعربت عن تطلعها إلى مقابلتها شخصيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. كما قدمت اللجنة مساهمة كبيرة في الجهود المبذولة لزيادة الاتساق في إجراءات الإبلاغ ضمن إطار الاجتماع المشترك بين اللجان واجتماع الرؤساء، ولعبت في ذلك دورا نشيطا.

٣١ - وفيما يتعلق بموضوع طلب اللجنة تمديد مدة الاجتماع، شددت على أن اللجنة قد نقحت الطريقة التي تنظر بها في التقارير. بيد أنه لم يكن من المستطاع تخفيض الجهد الملموس الذي تبذله الدول وكذلك المنظمات غير الحكومية، في عملية الإبلاغ أكثر من ذلك إن كان لها أن تبقى ذات جدوى. وهناك حاجة ملحة إلى العثور على حل طويل الأجل يُمكِّن اللجنة من أداء مسؤولياتها في إطار الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري بطريقة فعالة حسنة التوقيت، وكذلك في وضعها على قدم المساواة مع غيرها من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالوقت المخصص للاجتماع. وبناء على ذلك، طلبت اللجنة إذنا بعقد دورة سنوية ثالثة لمدة ثلاثة أسابيع. كما طلبت إذنا، كتدبير مؤقت من أجل عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، بالاجتماع كأفرقة عمل متوازية لتدارك المتأخر من التقارير التي لا تزال في انتظار النظر.

٣٢ - **السيدة مورينو** (مديرة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة) (INSTRAW): قالت إن أبحاث المعهد الرائدة بشأن الأبعاد الجنسانية لتدفق الحوالات المالية تبين الإمكانيات التحويلية الكبيرة التي تنطوي عليها هجرة النساء والقدرة الاقتصادية بالنسبة للعلاقات الأسرية بين الجنسين، وتحسين أحوال المجتمع المحلي والنمو الاقتصادي؛ وإنه لا بد من تحليل السياسات والمشاريع التي أدت إلى إحداث الأثر الإنمائي للحوالات المالية. فالنساء، باعتبارهن يمثلن نصف مرسلي الحوالات المالية وأكثرية المتلقين لهذه الحوالات، يلعبن دورا رئيسيا في إدارة هذا الدخل وتوزيعه. والمشاريع الهادفة إلى رفع إمكانيات

الحوالات المالية إلى الحد الأقصى لا بد أن تشمل النساء، وأنهن يحتجن إلى الحصول على فرص لممارسة الإدارة المالية والتمتع بالاستثمارات والقروض والتدريب في إدارة المؤسسات الصغيرة جدا وغيرها من الموارد.

٣٣ - فالنساء، كمهاجرات بوثائق وبدون وثائق، يتعرضن إلى عدم الأمن والاستغلال مما يعرِّض للخطر أحوالهن الاقتصادية والاجتماعية والشخصية. والمعهد يتطلع إلى حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦ ويتوقع أن تكون المسائل الجنسانية في طليعة النقاش. وعلى عاتق الأمم المتحدة، بوصفها الوكيل الرئيسي خلف حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تقع مسؤولية ضمان حماية حقوق المهاجرات. ولا بد للأهداف الإنمائية للألفية من أن تصبح حقيقة بالنسبة للسكان المهاجرين الذين يعيشون خارج بلدان منشئهم.

٣٤ - وقد بينت أعمال المعهد المتعلقة بإصلاح القطاع الجنساني والأمني أنه ما لم يعد وضع تعريف لمفهوم الأمن يشمل الأمن الإنساني بالنسبة للنساء في البيت وفي مجتمعاتهن المحلية، ستظل النساء يعشن في ظروف يسودها الصراع والعنف، سواء أكانت بلدانهن في حالة حرب أم لم تكن.

٣٥ - فالأعمدة الثلاثة لأعمال المنظمة — وهي السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - لن تقوم لها قائمة إلاّ إذا بنيت على أساس من المساواة بين الجنسين. والالتزامات الدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية، التي يُنظر إليها من منظور جنساني، إنما تقدم فرصة فريدة لتعزيز أعمال المنظمة وتوطيد دورها كقوة رئيسية في مجال تمكين المرأة، والتنمية، والنمو، والتقدم.

٣٦ - والمعهد يبدأ عهدا جديدا يمكن فيه توسيع البحث والتدريب المتعلقين بالجودة من أجل النهوض بالمرأة، فيصبحان أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الحصول على معلومات دقيقة عن عمل المعهد (INSTRAW) في المستقبل في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/60/372.

٣٧ - وأعربت عن الشكر، باسم المعهد، لجميع البلدان التي أسهمت في المعهد وحدت بالبلدان التي لم تفعل ذلك بعد، أن تحلل أعمال المعهد ونتائجه وإمكانياته وأن تنظر في إمكانية إرسال تبرعات إلى المعهد في اللحظة الحالية الانتقالية الحرجة.

٣٨ - **السيد نايل** (جامايكا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه بالنظر إلى التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ اعتماد منهاج عمل بيجين، هناك من الأسباب ما يدعو إلى التفاؤل الحذر بشأن المستقبل؛ بيد أنه ما برحت هناك عقبات كثيرة. فالنهوض بالمرأة لا يمكن تحقيقه إلاّ إذا لُبيت احتياجات المرأة الصحية بمستوياتها الأساسية. وعلى وجه الخصوص، أخذ وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يكتسب باطراد وجها أنثويا، وذلك مع ازدياد عدد النساء والفتيات المصابات بهذا الوباء بشكل يتجاوز نظرائهن من الذكور في حالات العدوى الجديدة. وهناك خسائر أخرى صحية في الأرواح يمكن منعها وتتصل بحمل الأطفال، كمعدل وفيات الأمهات، لم تتلق الانتباه الذي تستحقه لأمد طويل. والحالة الأخرى التي يمكن معالجتها طبيا والوقاية منها هي حالة الناسور، التي ما برح يشار إليها على أنها ''كابوس النساء الأفريقيات''.

٣٩ - وما برح العنف الممارس ضد المرأة واحدا من أكثر انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية للمرأة إذلالا. وكما أشير في التقرير المؤقت للأمين العام بشأن العنف الموجه ضد المرأة (A/60/211)، تستمر هذه الظاهرة بأبعاد وبائية في جميع أجزاء العالم وهي تبرر النظر بشكل شامل في أسبابها العميقة.

٤٠ - فالفقر بين النساء هو مشكلة خاصة بالنسبة لكثير من بلدان العالم النامي ويتصل مباشرة بالبطالة. فبيئة العولمة

تتسم بتقلص في الاقتصاد وانخفاض في فرص العمالة، مما يدفع بالكثير من النساء إلى القطاع غير الرسمي. وتقترن العولمة كذلك بتنقل النساء باطراد، وبوجه خاص من البلدان النامية. فالنساء المهاجرات غالبا ما يتعرضن للعنف وسوء المعاملة ومظالم كثيرة.

٤١ - وما الدمار الذي سببته الكوارث الطبيعية الأخيرة في أمريكا الوسطى، ولا سيما في غواتيمالا والسلفادور والمكسيك، إلاّ تذكير بالأثر السلبي للكوارث الطبيعية المترتب على أحوال الشعب الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما النساء والأطفال الأكثر تعرضا في المناطق الريفية. ويضم تقرير الأمين العام المتعلق بتحسين حالة النساء الريفيات (A/60/165) بعض التوصيات المفيدة التي يمكن أن تساعد عند تنفيذها في تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢ - فأهداف المساواة بين الجنسين التي تم تحديدها في بيجين وفي الأهداف الإنمائية للألفية يتصل بعضها ببعض ويعزز بعضها بعضا بشكل لا انفصام فيه. ومع ذلك يدل تقرير مشروع الألفية على وجود تقدم محدود وغير منتظم بشأن أهداف المساواة بين الجنسين. وقد أشير إلى مضاعفة الجهود، سيما وأن المساواة في فرص التعليم هامة. وأكدت مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أنه في حين أن المسؤولية الأولى عن النهوض بالمرأة تقع على عاتق الحكومات، ما برح التعاون الدولي لازما لتنفيذ منهاج عمل بيجين تنفيذا كاملا. فالتعاون الدولي ليس مطلوبا فقط للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)؛ بل هو مطلوب أيضا لنقل التكنولوجيا، وتبادل البيانات والمعلومات، والمساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهذا ما تلتزم به مجموعة الـ ٧٧ والصين التزاما كاملا.

٤٣ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد بقوة أعمال معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في دوره الهام في مجال استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين ووثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقد لاحظت الآفاق الجديدة التي يستكشفها المعهد في استجابته إلى الحاجة إلى التزويد بالمعلومات البحثية بشأن بعض أهم المسائل الموضوعية بالنسبة للبلدان النامية من المنظور الجنساني، في جميع أنحاء الأرض. وتعترف مجموعة الـ ٧٧ والصين بالمساهمات العامة المقدمة، لدعم المعهد ولا سيما من بلدان في الاتحاد الأوروبي، وتشجع جميع الدول على تقديم تبرعات للمعهد لمساعدته على تنفيذ ولايته في مجال البحوث، ولا سيما في الفترة الانتقالية الحرجة التي يمر بها.

٤٤ - كما تعترف مجموعة الـ ٧٧ والصين بالأعمال القيّمة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. كما تعترف بدور مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة في إدخال منظور جنساني في أنشطة الأمم المتحدة. وأشاد بوجه خاص بلجنة وضع المرأة لما تقوم به من أعمال لمتابعة مؤتمر بيجين واستعراض العشر سنوات الذي تقوم به وكذلك التزامها المتواصل بضمان أن تكون مساواة المرأة في الحقوق وتمكين المرأة ينفذان باستمرار تنفيذا كاملا.

٤٥ - **السيد أونيل** (المملكة المتحدة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه، (بلغاريا ورومانيا)، والبلدان المرشحة للدخول فيه (كرواتيا وتركيا)، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط (البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا)، فقال إن عام ٢٠٠٥ ما برح عاما هاما بالنسبة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

٤٦ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باعتماد الإعلان في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠٠٥، وبوجه خاص بإعادة التأكيد الكامل

الخالي من أي لبس من جانب جميع الدول الأعضاء في إعلان ومنهاج عمل بيجين والنتائج الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. واستدرك قائلا إن المرأة لا تزال تُحرم من المساواة في الحقوق ومن الحصول على الموارد الاقتصادية وغالبا ما تكون ضحية للعنف. فالنساء، وبوجه خاص الفتيات، أكثر تعرضا لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يجعلهن عاجزات عن رعاية المرضى واليتامى. وعلاوة على ذلك، ما برحت هناك زيادة ملموسة في الاتجار بالنساء والفتيات منذ مؤتمر بيجين، ولا سيما لأغراض الاستغلال التجاري والجنسي. وبالإضافة إلى هذا، غالبا ما تتعرض النساء للتمييز المزدوج أو المتعدد بسبب أصولهن الإثنية، أو ديانتهن، أو معتقدهن، أو عجزهن، أو سنهن، أو توجههن الجنسي. فالدول الأعضاء ملزمة، من أجل جميع هذه الأسباب، بمضاعفة جهودها لتنفيذ الالتزامات المترتبة بموجب اجتماعات بيجين.

٤٧ - وينبغي ألا يُنظر إلى المسائل النسائية بمعزل عن غيرها، ولذلك فهو يرحب بالاعتراف الذي يتلقاه النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في المناقشات التي سبقت مؤتمر قمة الألفية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥). فقد اعترف الإعلان بأن النجاح في تعزيز التنمية والأمن وحقوق الإنسان يتطلب مشاركة النساء بصورة كاملة وعلى قدم المساواة. فحيثما كان تمثيل المرأة ناقصا في الحياة السياسية، أو حُرمت من التعليم الجيد على قدم المساواة مع الرجل، فهي لن تكون قادرة على الإسهام في التنمية الاقتصادية لمجتمعها المحلي فيعاني من ذلك المجتمع ككل. وفي هذا الشأن، يرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين ويحث الدول الأعضاء على المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٨ - ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام و الأمن، والمجتمع الدولي لا يدرك مدى تأثر النساء والفتيات بالصراعات بوجه خاص فحسب، بل يدرك أيضا مقدار وتكرار وجود مفتاح الحل السلمي في أيديهن. والاتحاد الأوروبي يشيد بالكثير من منظمات المجتمع المدني التي وجهت أنظار العالم إلى هذه المسائل وتحث العالم على تنفيذ هذا القرار. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي في أن تُظهر لجنة بناء السلام المنشأة حديثا التزاما متينا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا. فالوقت قد حان لدراسة الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذا القرار بشكل أفضل على المستويين الإقليمي والوطني كما شرع الاتحاد الأوروبي في دمج أحكام القرارات في عملياته لإدارة الأزمات.

٤٩ - ويشير عام ٢٠٠٥ إلى استعراض منتصف المدة ''لاستراتيجية لشبونة'' التابعة للاتحاد الأوروبي، التي اعتمدها المجلس الأوروبي في عام ٢٠٠٠، وتعترف بأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة أمران جوهريان لتحقيق العمالة الكاملة، والنمو الاقتصادي المستدام، والتلاحم الاجتماعي. بيد أن تنفيذ المساواة بين الجنسين تستلزم آليات وطنية وهياكل دولية متينة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، اتفق شركاء الاتحاد الأوروبي على ضمان أن تكون هيئات وهياكل المساواة بين الجنسين في جميع أرجاء الاتحاد مزودة بالموارد البشرية والمالية اللازمة للعمل بشكل فعال. كما اعترفوا بأن تعميم مراعاة المسائل الجنسانية هو استراتيجية رئيسية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وشرعوا في تحديد العمليات والوسائل التي تشجع على وجود قدر أكبر من المساءلة عند معالجة مسائل المساواة بين الجنسين وتحسين جمع ونشر البيانات، المفصلة حسب نوع الجنس. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، يركز الاتحاد الأوروبي على المسائل النسائية في عالم العمل، كالبطالة، والثغرة بين أجور الجنسين، والنصيب غير المتكافئ بين المرأة والرجل من عبء العمل غير مدفوع الأجر.

٥٠ - وسيصادف العام القادم، ٢٠٠٦، الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء لجنة وضع المرأة. وهذا يتيح الفرصة لتبادل بنّاء في الآراء وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء والخبراء العالميين. فينبغي للمناقشات المتعلقة بأساليب عمل اللجنة أن تراعي هذا أيضا.

٥١ - **السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة): تحدث باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال، إن الجماعة تؤيد البيان الذي أدلت به جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتتمسك الجماعة بمبدأ المساواة بين الجنسين كنهج ضروري ومنطقي لتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية الشاملة. وأشاد بتحسن إمكانية الحصول على خدمات جيدة في مجال الصحة الإنجابية والخدمات الأخرى ذات الصلة للنساء والرجال والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسات الوطنية والإقليمية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥٢ - وتؤكد الجماعة من جديد التزامها بالمساواة بين الجنسين في جميع الهياكل السياسية ومؤسسات القطاع العام وقد قررت، في قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الأخيرة، رفع هدف تمثيل النساء في هيئات اتخاذ القرار من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة، تمشيا مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

٥٣ - وأضاف أن قضية المساواة بين الجنسين مسألة شاملة ومرتبطة مباشرة ببلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية وتعزيزها ويعتبر الإعلان الذي اعتمد في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة والذي يدعو إلى التنفيذ السريع والعاجل لجميع الالتزامات الدولية المتعلقة بنوع الجنس أمرا مفرحا.

٥٤ - ومضى قائلا إن الجماعة لا تزال ملتزمة بإعلانها بشأن نوع الجنس والتنمية لعام ١٩٩٧ وبإضافة عام ١٩٩٨ بشأن منع العنف ضد المرأة والطفل واستئصاله. وقد صدقت الجماعة أيضا على ميثاق أفريقيا لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اتخذت الدول الأعضاء في الجماعة تدابير مختلفة لحماية حقوق المرأة واضطلعت ببرامج تثقيف عامة بشأن ذلك الموضوع. ومع ذلك، لا يزال الصراع بين التقاليد واللوائح القانونية يمثل تحديا بالنسبة للدول الأعضاء.

٥٥ - ومن المشجع أن تحيط الجماعة علما بأن الحاجة إلى وضع إطار سياسات عالمية لمكافحة العنف ضد المرأة وبأنه تم الاعتراف بها. كما أن الإنجاز السريع للدراسة المتعمقة في مجال جميع أشكال العنف ضد المرأة من شأنه أن يرفع الوعي العام بالمسألة، وهو أمر توجد حاجة ماسة إليه.

٥٦ - وأعرب عن ارتياح الجماعة أيضا لما لاحظته من ازدياد مراعاة المنظور الجنساني في الجمعية العامة، حسبما ورد في تقرير الأمين العام بشأن متابعة مؤتمر بيجين ومنهاج عمل بيجين (A/60/170). وعن ترحيبها بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره ودعا إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لبناء القدرات فيما يتعلق بتحليل المنظور الجنساني واستقطاب الدعم من أجل تيسير تنفيذهما.

٥٧ - واعترفت الجماعة أيضا بالعمل الجدير بالثناء الذي نفذه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وحثت البلدان المانحة والشركاء على دعم إطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٥٨ - وقال إنه لا يمكن تحقيق مطلب المساواة بين الجنسين دون التصدي لمسألة تحسين وضع المرأة في المناطق الريفية، حيث تعيش معظمهن. فهن، في الوقت الراهن، مهمشات ومبعدات عن مواقع اتخاذ القرار التي تؤثر على حياتهن والنهوض بأنفسهن. ولذلك، شجع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن الجمعية العامة تولي بانتظام اهتماما لوضع المرأة الريفية ورحبت بالتقرير (A/60/165).

٥٩ - وتشير الجماعة مع التقدير إلى الدعم التقني الذي تلقته من شعبة النهوض بالمرأة والحوار البنَّاء الذي دار بين لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والدول الأعضاء في الجماعة. وأعرب مجددا عن التزام الجماعة بالمضي في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ودعا إلى استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

٦٠ - **السيدة الصالح** (عمان): قالت إن المرأة العمانية تتمتع بمجموعة واسعة من الحريات المدنية والسياسية المبنية على الشريعة الإسلامية والقانون المدني. وفي عام ٢٠٠٥، هيأت القوانين والتدابير الأخرى مناخ حماية قانوني للمرأة العمانية بوضع معايير وطنية وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي دخلت عمان طرف فيها. وقالت إن حكومتها صدقت في أيار/مايو ٢٠٠٥، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

٦١ - وخلال السنوات القليلة الماضية، بلغت عمان مستويات رفيعة للغاية في مجال صحة المرأة، والتعليم وسوق العمل. فقد تم تقليل معدلات الخصوبة، والعمل بممارسات تنظيم الأسرة وأصبحت المرأة قادرة على الحصول على خدمات مجانية لتحديد النسل والخدمات الاستشارية في جميع المؤسسات التابعة لوزارة الصحة. وقد حققت المرأة أيضا مكاسب واسعة النطاق في ميدان التعليم وتم الآن كفالة إمكانية الوصول المتساوي إلى التعليم المجاني بموجب القانون دون تمييز على أساس نوع الجنس.

٦٢ - وتعالج وزارة التنمية الاجتماعية بعمان جميع الجوانب المتعلقة بشؤون المرأة. ومع ذلك، تتناول رابطات المرأة العمانية ومراكز تنمية المجتمع المحلية هذه المسائل، على المستوى المجتمعي.

٦٣ - ومضت قائلة إن المرأة العمانية مؤهلة قانونيا، على جبهة العمل، على مواصلة المسار المهني الذي تختاره وتشارك بفعالية في سياسات التنمية الاجتماعية. وأعداد النساء اللاتي يُعيَّن في مناصب رسمية رفيعة المستوى في الحكومة وفي الأعمال التجارية وفي وسائط الإعلام في ازدياد، الأمر الذي يؤثر تأثيرا ملحوظا على سياسات البلد الإنمائية. وفي عام ٢٠٠٤، عُينت أول وزيرة بحقيبة وزارة للتعليم العالي. وهناك اليوم أربع وزيرات في الحكومة وسفيرتان في السلك الدبلوماسي العماني. وما كان يمكن تحقيق جهود عمان في مجال النهوض بالمرأة بالكامل لولا دعم المكتب القطري لليونيسيف الذي تود أن تعرب عن تقديرها له. وبتشجيع ودعم من الحكومة، أتيحت للمرأة العمانية الآن إمكانية الوصول على قدم المساواة مع الرجل إلى الصحة والتعليم والعمل. وأصبحت حجر بناء هام في الدولة العمانية الحديثة وستظل تؤدي دورا هاما باطراد في ذلك المجتمع.

٦٤ - **السيدة لي زياومي** (الصين): تحدثت بشأن البندين ٦٦ و ٦٧ من جدول الأعمال فقالت، إن الوفد الصيني يؤيد البيان الذي أدلت به جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويعتقد أن العنف ضد المرأة يمثل حاليا إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون التمتع الكامل بحقوق المرأة. وقد أصدرت لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين إعلانا بمناسبة الذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويعتقد وفدها أن الإعلان الذي اعتمد في بيجين في آب/أغسطس ٢٠٠٥ والمعنون ''التضامن من أجل المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام''، سيوجِّه عمل الأمم المتحدة في المستقبل.

٦٥ - ومن المشجع أن رؤساء الدول والحكومات قد اتفقوا، في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، بالإجماع على أن التقدم المحرز للمرأة يعتبر تقدما محرزا للجميع وألزموا أنفسهم باتخاذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس.

٦٦ - ومضت قائلة إن مستقبل المرأة يعتمد على تنفيذ بيجين بعد مرور عشر سنوات وخطة العمل. وينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة على زخم الذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع وتعمل من أجل تحقيق أهداف مثل: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة؛ وزيادة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بين النساء؛ وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجالات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ وتعجيل تحقيق التعليم الشامل؛ والتأكد من تمتع المرأة برعاية صحية جيدة النوعية واكتساب المعرفة ووسائل منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في أنشطة حفظ السلام. وينبغي أيضا تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تعميم منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية؛ وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمحرومة من النساء؛ وإيلاء اهتمام خاص أيضا إلى الهوية الجنسانية للرجال في المجتمع وتهيئة بيئة دولية للسلام والتضامن لصالح تطوير المرأة؛ واحترام حق البلدان في أن تختار داخل نطاق الإطار الدولي، نهجها المميز الخاص بها للنهوض بقضية المرأة.

٦٧ - **السيد عفيفي** (مصر): قال إن حكومته تبنت نهجا طموحا يرمي إلى المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهو يقوم، على سبيل المثال، بإدخال استراتيجية لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وشملت الخطوات الأولى التي اتخذت لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع إنشاء المجلس القومي للمرأة لتقييم ورصد البرامج والسياسات التي تسعى إلى تمكين المرأة. وقد نجح المجلس في دمج مسائل نوع الجنس في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧؛ وبذلك تستطيع المرأة أن تشارك مشاركة كاملة في عملية التنمية والقضاء على التفاوت بين الجنسين. ونتيجة لذلك، زاد الاستثمار في البرامج التي تدعم قضايا المرأة بدرجة كبيرة للغاية. وقد تضاعفت الاستثمارات المخصصة للمرأة والمؤسسات الصغيرة، في إطار خطة السنوات الخمس الجديدة، مقارنة بالخطة السابقة. وقد زادت أيضا المشاريع الأسرية لتمكين المرأة حتى تستطيع أن تحسِّن دخل أسرتها.

٦٨ - وفي مجال التعليم استطاعت الحكومة أن ترفع نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي؛ فنسبة الإناث في التعليم العام الآن ٥٤ في المائة من المجموع الكلي للطلبة والطالبات و ٤٩ في المائة من المجموع الكلي في الجامعة. وأنشأت الحكومة مؤسسات تعليمية جديدة بمشاركة من القطاعين العام والخاص. وقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بشكل كبير، لا سيما في المناطق الريفية. كما حدث انخفاض كبير في معدل التوقف عن الدراسة بين الإناث.

٦٩ - وفي مصر، زادت مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة العامة، خاصة في المناصب العليا. وتوجد الآن ١٤ عضوة في البرلمان وقاضية و ٣٥ سفيرة.

٧٠ - ومضى قائلا إن الحكومة تعاونت مع المجلس القومي للمرأة في استعراض جميع القوانين المتعلقة بالمرأة لجعلها متماشية مع التزاماتها الدولية. وقد تم إلغاء جميع التشريعات التي تتضمن تمييزا بين النساء والرجال مثل ذلك المتصل بحق المرأة في السفر إلى الخارج وحقوق الطلاق والزواج.

٧١ - وتؤكد الإشارة إلى تقرير اللجنة (A/60/38) المتعلق بالحوامل الفلسطينيات وسوء معاملتهن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية مجددا أهمية وضع حد للممارسات اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الأمم المتحدة أن تجتهد للاضطلاع بحماية المرأة الفلسطينية في المنطقة المحتلة، كإجراء مؤقت.

٧٢ - واختتم قائلا بأن مصر قد شاركت في وضع القرار الذي بدأ الدراسة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد

أكد القرار على أهمية رصد هذه الظاهرة وإعداد استراتيجيات مستقبلية لمكافحتها.

٧٣ - **السيدة واريف - حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الهدف من تمكين المرأة هو تطوير شخصيتها وقدراتها وفعاليتها. ويقاس النجاح في ذلك المسعى بمشاركة المرأة في الشؤون السياسية والاقتصادية وبالموارد المخصصة لقضايا المرأة. وتعمل الجمهورية العربية السورية، مهتدية بمنهاج عمل بيجين ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين لتعزيز دور المرأة، بإزالة العقبات التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية والحياة العامة وبجعلها جزءا لا يتجزأ من جهود التنمية المستدامة.

٧٤ - ومضت قائلة إن سياسات الحكومة قد أثمرت، بتحسين التكافؤ في التعليم الابتدائي والثانوي والمهني بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤ وقد تم تجاوز الأهداف المتعلقة بتعليم الفتيات في بعض الحالات. وبالرغم من أن المرأة لم تشغل سوى ٦,٩ في المائة من المقاعد البرلمانية في البرلمان الخامس فقد شغلت ١٢ في المائة من المقاعد في البرلمان الثاني عشر. وقد تم إدراج النهوض الاقتصادي بالمرأة ضمن أهداف خطة السنوات الخمس التي تغطي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وتم أيضا سن تشريعات للقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على ائتمانات بما في ذلك القروض العقارية. وتعالج تشريعات الصحة والسلامة التي تطبق على العمل الرجال والنساء على قدم المساواة. ولتعزيز ظهور النساء وتمثيلهن، بما في ذلك تمثيلهن في الخارج، تقدم الغرف التجارية خدمات خاصة بالنساء.

٧٥ - ويسعى المعهد السوري لشؤون الأسرة بانتظام لتحسين الأحوال المعيشية للنساء. وأشارت إلى أن منهاج عمل بيجين تضمن أهدافا تتعلق بالمرأة في المناطق المحتلة، فقالت إن وفدها ذكر أن منظمات المرأة في الجمهورية العربية السورية لا تزال ترصد وضع المرأة في الجولان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو إلى إنهاء الاحتلال.

٧٦ - **السيد شودري** (باكستان): قال إنه، برغم زيادة الوعي بالمسائل الجنسانية، وبرغم إعلان ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية التي تركز على المرأة، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، فإن وضع المرأة في العالم لا يزال سيئا. فمازال النساء يمثلن عددا غير متناسب من ضحايا الفقر والعنف والاعتداء البدني والنفسي، وبنسب متساوية تقريبا في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية، بغض النظر عن بيئتهن الدينية أو الثقافية.

٧٧ - وأضاف يقول، إن النهوض بالمرأة هو مسؤولية دولية تتطلب تعاونا وتضافرا. وهو قضية متعددة القطاعات، حيث أنها تؤثر على التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والتعليم. ويجب إعطاء الأولوية القصوى لمحنة المرأة في المناطق الريفية وفي حالات الصراع وفي الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي وفي حالات المرأة المهاجرة والمخطوفة. وقد ظلت المرأة في العموم تعاني من التمييز والاستبعاد والوصول غير المتكافئ للموارد والفرص.

٧٨ - واستطرد قائلا، وكطرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي الاتفاقيات الإقليمية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، فإن باكستان ملتزمة بتغيير حياة الملايين من نسائها. والمشاكل التي تواجهها النساء في المجتمع الباكستاني موجودة في المجتمعات الأخرى بما فيها مجتمعات البلدان المتقدمة النمو؛ وهي تعزى في كثير من الأحيان للأمية وللعادات البدائية. لقد عالجت الحكومة المسائل الجنسانية على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وحدث تقدم في هذا الشأن في السنوات العشر الأخيرة.

٧٩ - وواصل يقول، إن عدد النساء اللاتي يمثلن المرأة في الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية في باكستان أكبر منه في أي بلد آسيوي آخر. وهناك عدد كاف من النساء اللاتي يشغلن منصب وزيرة في الحكومة الاتحادية وفي حكومات المقاطعات. وتدرب المدارس السياسية النسائية المرأة من أجل شغل المناصب العامة. وتضم ورقة استراتيجية البلاد للحد من الفقر المنظور الجنساني، والنساء قادرات على تمويل مشاريع مدرة للدخل باستخدام مرافق متنوعة للائتمانات الصغيرة.

٨٠ - واختتم حديثه قائلا، وهناك مشروع لصحة المرأة يركز على تحسين الحالة الصحية والتغذوية والاجتماعية للمرأة والفتاة. وتوفر مراكز الأزمات المأوى المؤقت والمساعدة القانونية المجانية والعناية الطبية والمشورة للنساء في حالات الشدة. وفي عام ٢٠٠٤، قدم مشروع قانون لضمان محاكمة جميع مرتكبي جرائم القتل دفاعا عن الشرف. وشجعت الحكومة على المناقشة الجادة لقانون الحدود.

٨١ - **السيدة أسوومو** (كوت ديفوار): قالت إن حكومة كوت ديفوار تدرك دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتضمن أنها ممثلة في جميع الاجتماعات الدولية بشأن المسائل الخاصة بالمرأة. وقد أكدت من جديد التزامها بالصكوك الدولية التي تعنى بهذه المسائل، وبوثائق الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وأوردت مبدأ المساواة بين الجنسين في دستورها الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد حظرت تلك الوثيقة أيضا جميع أنواع العنف البدني والنفسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والزواج المبكر أو الزواج بالإكراه، والتحرش الجنسي.

٨٢ - وأضافت أن الحكومة عينت المرأة في مناصب قيادية، وتعمل على كفالة فتح وظائف في الجيش والشرطة والإدارة المركزية، التي كان الرجال يشغلونها عادة، أمام النساء. لقد خفضت الخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ من معدلات وفيات الأمهات والأطفال وجعلت الأمهات مسؤولات عن المحافظة على البنية التحتية لإمدادات المياه بالقرى. وألغيت رسوم الدراسة في المدارس الأولية كما ألغي الزي المدرسي وأصبحت الكتب المدرسية توفر بالمجان، مما أحدث زيادة في حضور الفتيات للمدارس. واستهدفت برامج محو الأمية للمناطق الريفية النساء بالتحديد. وتهدف خطة العمل المعنية بالسكان للفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ لزيادة القوة الاقتصادية للمرأة. ومهد التشريع الجديد الطريق لآليات الادخار والقروض المتبادلة الموجهة للنساء، كما أن الصناديق الاجتماعية المختلفة بالبلاد تدعم مشاريع الأعمال الحرة الخاصة بالنساء.

٨٣ - واختتمت حديثها قائلة، تدرك الحكومة بأن لديها عمل كثير للقيام به بغرض تنفيذ التزاماتها تجاه إعلان ومنهاج عمل بيجين، ولكن الأزمة التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أعاقت جهود معالجة الفقر بين النساء بدرجة خطيرة. وأحد التحديات الجديدة هو تحسين مقدرة المرأة علي لعب دور في حل الأزمة.

٨٤ - **السيدة المزيني** (الكويت): قالت إن تقرير الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة، والذي كان نتيجة لأول تكليف من الجمعية العامة لإجراء دراسة عن الموضوع، سيساعد في توفير أساس لقياس الإجراءات المستقبلية. وتقف جميع أشكال التمييز ضد المرأة في طريق النزاهة والمساواة والعدالة، وهي مبادئ أوردتها الكويت في دستورها. لقد انضمت الكويت لمعاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٤، وأدمجت الاتفاقية في قانونها الوطني. وقدمت الكويت تقريرين إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما يجري إعداد التقريرين الموحدين الثالث والرابع.

٨٥ - وأضافت قائلة، قام البرلمان الكويتي في أيار/مايو ٢٠٠٥ بتعديل قانون الانتخابات لتمكين المرأة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية لأول مرة. وستقوم الكويت فيما بعد بسحب تحفظها على الفقرة (أ) من المادة ٧ من الاتفاقية. لقد تم تعين النساء في مناصب على مستوى مناصب الوزراء في الحكومة وتزايد شغلهن للمناصب القيادية، لا سيما في البلديات.

٨٦ - وأردفت قائلة، ويمكن للمرأة أن تسهم في التنمية وان تخدم المجتمع بوسائل غير العمل المدفوع الأجر. لقد لعبت المرأة دورا مركزيا ومتناميا في المجتمع المدني. ويسعي الإتحاد النسائي الكويتي، الذي أسس عام ١٩٩٤، لتوسعة مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي والتطوعي وزيادة تمثيلها في المؤتمرات الدولية. وتقوم هيئات أخرى، مثل رابطة المحامين الكويتيين، برصد المسائل الخاصة بالمرأة.

٨٧ - واختتمت حديثها قائلة، لقد اعتمدت الكويت آليات لحماية حقوق المرأة وحرياتها الأساسية ولمنع العنف ضد النساء، وبصفة خاصة في مكان العمل. وقد سعت شعبة الأسرة وشئون المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لزيادة وعي المرأة بحقوقها وتحسين وضعها. وكل جهود القطاعين العام والخاص في هذا المجال مبنية على قيم المجتمع الكويتي وعلى تعاليم الدين الإسلامي.

٨٨ - **السيدة فان دين برينك** (هولندا): قالت إن العنف الموجه ضد المرأة، لاسيما العنف المترلي، هو حقيقة معاشة في جميع أنحاء العالم، وهو، كالسرطان، مسبب خطير للعجز والموت. وجميع النساء يحتمل وقوعهن ضحايا للعنف، بغض النظر عن ثقافتهن، أو دينهن أو مذهبهن الإيديولوجي، أو عمرهن، أو حالتهن الاجتماعية أو الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فعندما تصبح النساء ضحايا للعنف، يصبح أطفالهن ضحايا له أيضا. ولأن الأمان الحقيقي للكبار والأطفال علي السواء يبدأ من بيئة الأسرة، لذا يجب إيقاف دائرة العنف المترلي. وقد شمل عمل الأمم المتحدة على هذه الجبهة تعيين السيدة ياكين إيرتورك كمقررة خاصة معنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

٨٩ - وأضافت قائلة، لقد أدركت هولندا، من خلال تجربتها الطويلة في مناقشة ومكافحة العنف المترلي، أن التدابير القانونية وتدابير السياسات العامة لن تكون فعالة ما لم تقدم للضحايا الرعاية والدعم اللازمين، وما لم تتم مناقشة المسألة علانية. أما إذا أحيطت المسألة بالسرية، فسيكون التغيير صعبا. والرسالة الواجب توجيهها في هذا الصدد هي أن العنف المترلي أمر غير محتمل وتجب محاربته بكل طريقة ممكنة.

٩٠ - واستطردت تقول، إن وفد بلادها يعتقد بأن مكافحة العنف المترلي تتطلب أشكالا أخرى من العمل. والمطلب الأول هو القيام بأبحاث وإحصاءات وتوثيق أكثر في هذا المجال. وعلى الرغم من مشاكل قلة التبليغ من جانب الضحايا وقلة التسجيل من جانب الشرطة والسلطات القضائية، فسيكون من المستحيل قياس النجاح ما لم تتوفر حقائق وأرقام. والمطلب الثاني هو إدراك أن العنف المترلي ليس أمرا خاصا كما أنه ليس طريقة قابلة للتبرير للمحافظة على النظام المترلي، وإنما هو تهديد للنمو الاقتصادي والرفاه. ولا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون القضاء على العنف المترلي، حتى ولو كان فقط بسبب ارتفاع تكلفة التصدي للظاهرة.

٩١ - والمطلب الثالث هو الاستمرار في التمكين للمرأة بحيث تصبح قادرة علي السيطرة على حياتها وجسدها. ومن دون نهج كهذا، فيمكن أن يكون للوعي المتزايد بالإيذاء الإجرامي أثر إيجابي في خلق التعاطف والتفاهم، ولكن الأثر السلبي لتقوية القوالب النمطية للمرأة ضعيف. والمطلب الرابع هو الاعتراف بأنه لا يمكن إلغاء العنف المترلي عن طريق

إسداء المشورة بشأنه أو عن طريق إخضاعه لسلطات الشرطة أو للسلطات التشريعية. إنه ليس مسألة تخص المرأة فقط، ولذا يجب إشراك الرجال في محاربته. والمطلب الخامس هو زيادة التركيز على إنفاذ التشريعات وإنهاء القوانين التي تشدد على إعادة توحيد الأسر بالوثب فوق حقوق النساء والفتيات.

٩٢ - **السيدة شتراوس** (المنظمة الدولية للهجرة): تحدثت في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، فقالت إن الكثير من الفهم الخاطئ يحيط بالعنف الذي يُرتكب ضد المهاجرين وبمشكلة المتاجرة بالبشر. المصدر الأول لسوء الفهم، الاعتقاد بأن جميع المتاجرين هم من الرجال؛ وحقيقة الأمر هي أن ثلث المتاجرين تقريبا هم من النساء، والكثير منهن ضحايا للمتاجرة. والثاني، هو أن النساء فقط هم ضحايا المتاجرة؛ والحقيقة هي أن عدد الرجال والأطفال الذين تشملهم المتاجرة قد تزايد. والثالث هو أن الغرض الوحيد للمتاجرة في البشر هو الاستغلال الجنسي؛ وفي حقيقة الأمر فإنه تتم المتاجرة بالعديد من الناس لأغراض متصلة بالعمل أو التسول أو السرقة.

٩٣ - وأضافت قائلة، وبينما يجب أن تظل المتاجرة بالبشر في مقدمة جدول أعمال حقوق الإنسان ومسائل الهجرة، إلا أنه يجب عدم وصم هجرة الإناث. فالهجرة قد تقود لتمكين وتحرير المرأة وتوفر لها الاستقلالية المالية بالخارج ووضعا أحسن في بلادها.

٩٤ - واستطردت قائلة، إن المتاجرة بالبشر داخل البلدان أصبحت أمر شائعا بحيث تتحدي التعريف المعتاد لهذه الظاهرة. ورغم أن معظم الحكومات ترغب في معالجة المتاجرة الدولية بالبشر، إلا أن القليل منها يدرك التحدي المعين المتمثل في المتاجرة داخل حدودها. وبدون المساعدة الكافية لمعالجة جميع أشكال المتاجرة بالبشر، فمن المحتمل المتاجرة بالضحايا مرة أخرى.

٩٥ - ومن المحتمل أن تعاني النساء المهاجرات بصفة خاصة من العنف. وبسبب عدم تعميم مراعاة البعد الجنساني فيما يتعلق بأمور الهجرة، فإنه ليس من المعروف تماما بأن نصف الـ ٢٠٠ مليون مهاجر على الصعيد الدولي هم من الإناث. وعلي الرغم من الاعتقاد في كثير من الأحيان بأن العنف أكثر شيوعا ضمن مجموعات محددة، إلا أنه في حقيقة الأمر تجاوز المجتمعات والثقافات والأقاليم الجغرافية ومرور الزمن. والنساء اللاتي تركن بلدانهن الأصلية بحثا عن ظروف معيشية أفضل يعملن في الغالب في ظروف مزرية، وهن أكثر عرضة من الرجال لاحتمال التعرض للعمل القسري وللاستغلال الجنسي وللدعارة القسرية ولأنواع العنف الأخرى. كما أنهن أكثر عرضة من الرجال لاحتمال قبول بيئات عمل خطرة وبأجر متدن. والكثير منهن يفتقرن إلى المعرفة الجيدة بكيفية مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المعاشرة الجنسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٩٦ - واختتمت حديثها قائلة، إنه يجب علي بلدان المنشأ وعلي بلدان المقصد للنساء المهاجرات أن تحدد تدابير واضحة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكرامته للإناث المهاجرات مع تمكينهن من الحصول علي أقصي قدر من الفوائد من وجودهن في بلدان المقصد. وبرغم أن عددا من البلدان سن قوانين ووضع استراتيجيات وطنية ضد العنف، فإن أقل من ٢٠ في المائة فقط من الدول الأعضاء في المنظمة هم أطراف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.